

Distr.: General
11 August 2016
Arabic
Original: English

اتفاقية مكافحة التصحر



لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية

الدورة الخامسة عشرة

نيروبي، ١٨-٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦

البند ٣ (ج) من جدول الأعمال المؤقت

تنفيذ الاتفاقية في المستقبل

تمويل تنفيذ الاتفاقية: فرص زيادة التمويل وخيارات التتبع

تقرير عن فرص زيادة التمويل المخصص لتنفيذ الاتفاقية وخيارات تتبع التمويل في سياق الإبلاغ بموجب الاتفاقية في المستقبل

تقرير أعدته الآلية العالمية

موجز

رغم الجهود التي تبذلها الأطراف في اتفاقية مكافحة التصحر لتنفيذ الاتفاقية، يتواصل التصحر وتدهور الأراضي على نطاق عالمي بمعدلات تندر بالخطر. ولا غنى عن نقلة نوعية ستتطلب زيادة حشد الموارد. وتحدد هذه الوثيقة فرص زيادة التمويل المخصص لتنفيذ الاتفاقية وخيارات تتبع التمويل في سياق الإبلاغ بموجب الاتفاقية في المستقبل.

ويتغير هيكل تمويل التنمية المستدامة تغيراً جذرياً وسريعاً، وتحدد خطة عمل أديس أبابا لتمويل التنمية التوجّه المتعلق بتعزيز التمويل. وفي هذا السياق، ينبغي أن يُستفاد من مجموعة واسعة من المصادر لتمويل تنفيذ الاتفاقية، ويمثل تحييد تدهور الأراضي أداة لتعزيز الاستفادة من زيادة التمويل. ونظراً إلى أن الإجراءات المتعلقة بتحييد تدهور الأراضي تحقق فوائد كبيرة في التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، يعد التمويل المتعلق بالمناخ مصدراً مهماً ومتزايداً للتمويل، كما هي الحال بالنسبة إلى التمويل المقدم من القطاع الخاص والمؤسسات الوقفية.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.16-13949(A)



* 1 6 1 3 9 4 9 *

وينبغي لُنُهْج تتبع التمويل المخصص لتنفيذ الاتفاقية والإبلاغ عنه في المستقبل أن يعكس، على نحو كامل، استراتيجية الاتفاقية للفترة ٢٠١٨-٢٠٣٠ وأن يكون جزءاً أساسياً منها. ويُوصى بإجراء تحليل منهجي لمجموعات البيانات العالمية، على أن يقرن ذلك بتحليل ملائمة وعميقة لبلدان محددة فيما يتعلق بحشد الموارد والنفقات العامة والفوائد الاقتصادية والاجتماعية لإجراءات تنفيذ الاتفاقية.

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٤	٤-١	مقدمة ومعلومات أساسية
٥	١٤-٥	فرص زيادة التمويل المخصص لتنفيذ الاتفاقية
٨	١٩-١٥	تتبع التمويل المخصص لتنفيذ الاتفاقية: الوضع والدروس المستفادة
		أهداف ومبادئ تتبع التمويل والإبلاغ عنه في إطار استراتيجية الاتفاقية للفترة
٩	٢١-٢٠	٢٠١٨-٢٠٣٠
١٠	٤٥-٢٢	خيارات التتبع والإبلاغ في إطار استراتيجية الاتفاقية للفترة ٢٠١٨-٢٠٣٠....
١٠	٢٦-٢٢	ألف - الخيار ١: تنفيذ المقرر ١٥/م ١٢-أ فيما يتعلق بتتبع التدفقات المالية
١١	٣٦-٢٧	باء - الخيار ٢: تحليل مجموعات البيانات العالمية
١٤	٤٥-٣٧	جيم - الخيار ٣: التحليل القطري المعمق
١٦	٤٨-٤٦	الاستنتاجات
١٦	٥٥-٤٩	التوصيات
		المرفقات
		الأول - فرص التمويل المخصص لتنفيذ الاتفاقية: تقرير أعده المعهد الدولي للتنمية المستدامة نيابة عن
١٨		الآلية العالمية
٢٣		الثاني - تحليل النظم العالمية للتتبع المالي، أعده المعهد الدولي للتنمية المستدامة نيابة عن الآلية العالمية

أولاً - مقدمة ومعلومات أساسية

١ - لا غنى عن نقلة نوعية. فرغم ما تبذله الأطراف في الاتفاقية من جهود لتنفيذ الاتفاقية ولتجديد الالتزامات المتعلقة بالتنفيذ، استرشاداً بالخطة وإطار العمل الاستراتيجيين للسنوات العشرة من أجل تعزيز تنفيذ الاتفاقية (٢٠٠٨-٢٠١٨) (الاستراتيجية)، يتواصل التصحر وتدهور الأراضي على نطاق عالمي بمعدلات تنذر بالخطر. وفي كل عام، يؤدي الجفاف والتصحر إلى فقدان ١٢ مليون هكتار من الأراضي القابلة للزراعة وإلى تأثر ١,٥ مليار شخص في العالم، ٧٤ في المائة منهم فقراء^(١). وبالنظر إلى نطاق وشدة تدهور الأراضي في العالم، فضلاً عن الآثار المتفاقمة لتغير المناخ والنمو السكاني والطلب المتزايد على الموارد الطبيعية، ينبغي اتخاذ إجراءات في إطار الاتفاقية تتجاوز الإجراءات المعتادة - إنها تتطلب نقلة نوعية.

٢ - ويمثل كل من مفهوم تدهور الأراضي والغاية ١٥-٣ من أهداف التنمية المستدامة فرصة جديدة. لقد وضعت الدورة الثانية عشرة لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية (الدورة ١٢ لمؤتمر الأطراف) مسألة تدهور الأراضي في صدارة إجراءات التنمية المستدامة، حيث أيدت الدورة هذه المسألة بوصفها أداة قوية لدفع عملية تنفيذ الاتفاقية في المستقبل، وأيدت أيضاً تعريف تدهور الأراضي بأنه "حالة تكون فيها كمية ونوعية موارد الأراضي، اللازمة لدعم وظائف النظام الإيكولوجي وخدماته وتعزيز الأمن الغذائي، مستقرتين أو تتزايدان في نطاقات زمنية ومكانية وضمن نظم إيكولوجية محددة"^(٢). ومفهوم تدهور الأراضي مدرج على نحو كامل في أهداف التنمية المستدامة وفي الغاية ١٥-٣ التي تهدف إلى تحقيق عالم خالٍ من ظاهرة تدهور الأراضي بحلول عام ٢٠٣٠. ولتحقيق الانسجام مع هذا الهدف، دعت الاتفاقية جميع البلدان الأطراف إلى وضع غايات طوعية لتحقيق تدهور الأراضي، وطلبت إلى هيئات الاتفاقية أن تقدم "التوجيه من أجل صياغة الغايات والمبادرات الوطنية المتعلقة بتحديد تدهور الأراضي"^(٣).

٣ - ويهدف النهج الاستراتيجي المستقبلي للاتفاقية (استراتيجية الفترة ٢٠١٨-٢٠٣٠) إلى تعزيز تنفيذ الاتفاقية وتوجيه الإجراءات المتعلقة بكيفية إسهام النقلة النوعية في تحقيق عالم خالٍ من ظاهرة تدهور الأراضي. ويُتوقع أن تشكل هذه الاستراتيجية المستقبلية بشأن الاتفاقية، التي يعدها الآن الفريق العامل الحكومي الدولي، إطار إجراءات التصدي للتصحر وتدهور الأراضي على نطاق واسع.

٤ - وسوف تحتاج استراتيجية الفترة ٢٠١٨-٢٠٣٠ زيادة حشد الموارد ومزيداً من تتبع التمويل والإبلاغ عنه بطريقة هادفة. ولا بد من حشد موارد مالية هائلة كي يتسنى مكافحة

(١) <www.un.org/en/events/desertificationday/background.shtml>

(٢) المقرر ٣/م-١٢.

(٣) المقرر ٣/م-١٢.

التصحّر وتجنّب تدهور الأراضي وإصلاح ١٢ مليون هكتار من الأراضي المتدهورة في كل عام. ويهدف هذا التقرير إلى تحديد فرص زيادة التمويل المخصص لتنفيذ الاتفاقية وخيارات تتبع التمويل في سياق الإبلاغ مستقبلاً في إطار استراتيجية الاتفاقية للفترة ٢٠١٨-٢٠٣٠.

ثانياً- فرص زيادة التمويل المخصص لتنفيذ الاتفاقية

٥- هيكل تمويل التنمية المستدامة يتغير تغيراً جذرياً وسريعاً. لقد تغيرت تركيبة المساعدة الإنمائية تغيراً كبيراً منذ أن اعتمدت الأطراف الاستراتيجية للاتفاقية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٨. وتشير منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى أن المعونة القابلة للبرمجة قطرياً، وهي نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية التي للبلدان المتلقية للمساعدة القول الفصل بشأنها، ظلت ثابتة إلى حد ما منذ عام ٢٠٠٨ (نحو ٥٥ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٠٨ بالمقارنة مع نحو ٥٧ مليار دولار في عام ٢٠١٤). وفي الفترة نفسها، ازدادت بشدة التدفقات الرسمية الأخرى (مثل المنح التي تيسر قروض القطاع الخاص للبلدان النامية) من ٣٧٠ مليون دولار إلى ٤,٦ مليار دولار، أي بزيادة تبلغ أكثر من ١٢ ضعفاً. وبالمثل، ازدادت التدفقات الخاصة خلال الفترة نفسها بأكثر من ثلاثة أضعاف، من نحو ١٢٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٨ إلى أكثر من ٤٠٠ مليار دولار في عام ٢٠١٤. كما ازدادت المنح المقدمة من المنظمات غير الحكومية بزيادة كبيرة، من نحو ٢٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٨ إلى ٣٢ مليار دولار في عام ٢٠١٤. ويقدم المرفق الأول، الذي أعده المعهد الدولي للتنمية المستدامة نيابة عن الآلية العالمية، تحليلاً مفصلاً لهيكل التمويل المتغير وللفرص الناشئة للتمويل المخصص لتنفيذ الاتفاقية في المستقبل.

٦- وتحدد خطة عمل أديس أبابا لتمويل التنمية التوجه نحو تعزيز تمويل التنمية المستدامة. لقد سلّم قادة العالم والمؤسسات الإنمائية الكبرى بأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة سيتطلب تحولاً "من المليارات إلى التريليونيات"^(٤). وتشدد خطة عمل أديس أبابا على أهمية الموارد المحلية، واستثمارات القطاع الخاص، والمصادر الخيرية للتنمية المستدامة. وتؤكد الخطة أيضاً أن التمويل الفعال يتطلب أن تتوافر لدى البلدان سياسات إنمائية تتوافق مع المبادئ والغايات المتفق عليها في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٧- ومن المهم أن يُستفاد من مجموعة واسعة من المصادر لتمويل تنفيذ الاتفاقية. وتبيّن بيانات تمويل التنمية، المدرجة في قاعدة بيانات المعونة (AidData)^(٥)، أن التمويل المقدم

(٤) البنك الدولي. (٢٠١٥). بيان مشترك من مصارف التنمية المتعددة الأطراف ورئيس صندوق النقد الدولي بشأن تمويل التنمية (نشرة صحفية). مأخوذ من الموقع: <www.worldbank.org/en/news/press-release/2015/04/16/joint-statement-mdbs-imf-head-financing-for-development>

(٥) قاعدة بيانات المعونة (AidData.org) تجمع وتجهز وتنشر بيانات عن أكثر من ٥,٥ تريليون دولار أمريكي موجهة لتمويل التنمية من ٩٠ وكالة ثنائية ومتعددة الأطراف على مستوى المشاريع. وتُستمد معظم البيانات من قواعد بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وتُدرج بها أيضاً بيانات من بلدان ومنظمات لجنة المساعدة الإنمائية - غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

للمشاريع التي تستهدف "تدهور الأراضي" (٨٨٦,٥ مليون دولار) بلغ نحو ضعفي التمويل الموجه للمشاريع التي تستهدف "التصحّر" (٤٥٠,٥ مليون دولار) في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٣. وبلغ التمويل المقدم للمشاريع التي تستهدف "التنوع البيولوجي" (٩,٤ مليار دولار) أكثر من ٢٠ ضعف التمويل المقدم لمشاريع "التصحّر"، كما تلقت المشاريع التي تحمل عنوان "تغير المناخ" تمويلاً بلغ أكثر من ٤٠ ضعف (١٨,٩ مليار دولار) التمويل المقدم لمشاريع "التصحّر".

٨- ويشكل تحييد تدهور الأراضي أداة للاستفادة الكبيرة من زيادة التمويل المخصص لتنفيذ الاتفاقية. وأخذاً في الاعتبار أن إجراءات تحقيق عالم خالٍ من ظاهرة تدهور الأراضي، على النحو المحدد في الهدف ١٥-٣ من أهداف التنمية المستدامة، تتطلب إجراءات مشتركة بين القطاعات وتحقق فوائد متعددة في الوقت نفسه، منها فوائد تتعلق بالمناخ، فإن تحييد تدهور الأراضي يمكن أن يتحول إلى أداة لتحقيق زيادة كبيرة في مبالغ تمويل التنمية المستدامة المخصصة لتنفيذ الاتفاقية.

٩- والمساعدة الإنمائية الرسمية مهمة ولكنها غير كافية، ويُتوقع أن تسق مخصصات هذه المساعدة في المستقبل بصورة أفضل مع أهداف التنمية المستدامة. ويُتوقع أن يكون تحييد تدهور الأراضي، بوصفه إحدى غايات أهداف التنمية المستدامة وعماماً "يسرّع" تحقيق أهداف التنمية المستدامة الأخرى، أداة جذابة لحشد مزيد من موارد المساعدة الإنمائية الرسمية في بيئة مستقرة نسبياً بشكل عام للمساعدة الإنمائية الرسمية.

١٠- ويحدد اتفاق باريس ملامح هيكل تمويل التنمية المستدامة، وتحقق إجراءات تحييد تدهور الأراضي فوائد حمة لعملية التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره. والملاحظ أن العديد من الالتزامات والآليات المتعلقة بالإجراءات ذات الصلة بالمناخ، مثل المساهمات الوطنية المحددة، وخطط التكيف الوطنية، وإجراءات التخفيف الملائمة وطنياً، وإجراءات خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها، تنطوي بالفعل على أنشطة تتعلق بإجراءات قائمة على الأراضي في مجال المناخ. وتؤدي الاستفادة من تحييد تدهور الأراضي بوصفه أداة لتعزيز الإجراءات القائمة على الأراضي في مجال المناخ إلى إتاحة المزيد من فرص التمويل الموجه لتنفيذ الاتفاقية، بما في ذلك التمويل المقدم من الصندوق الأخضر للمناخ الذي يهدف إلى تخصيص ٥٠ في المائة من تمويله لأنشطة التكيف - وهو هدف لم يتحقق بعد. وتزايد أيضاً فرص تمويل تنفيذ الاتفاقية المقدم من مصارف التنمية المتعددة الأطراف التي تعهدت في الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف بزيادة تمويل أنشطة المناخ زيادة كبيرة. فمثلاً، تعهد مصرف التنمية الأفريقي، وفقاً لما أعلن في بيان مشترك^(٦) لمصارف التنمية المتعددة الأطراف، بمضاعفة

(٦) مصارف التنمية المتعددة الأطراف؛ (٢٠١٥)؛ بيان مشترك من مصارف التنمية المتعددة الأطراف في الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في باريس: Delivering Climate Change Action at Scale: Our Commitment to Implementation. مأخوذ من الموقع: <www.worldbank.org/content/dam/Worldbank/document/Climate/Implementation%20Statement%20Climate_NOV%2028_final.pdf>

تمويله لأنشطة المناخ بمقدار ثلاثة أضعاف بحلول عام ٢٠٢٠، كما يهدف مصرف الاستثمار الأوروبي إلى إنفاق نسبة قدرها ٣٥ في المائة من إجمالي التمويل الذي يقدمه خارج الاتحاد الأوروبي على الإجراءات المتعلقة بالمناخ، بحلول عام ٢٠٢٠.

١١- والموارد العامة وحدها لن تكفي لتنفيذ الاتفاقية ولتحقيق عالم خالٍ من ظاهرة تدهور الأراضي بحلول عام ٢٠٣٠. ويؤدي القطاع الخاص دوراً متزايد الأهمية في تمويل التنمية المستدامة، بما في ذلك تحييد تدهور الأراضي. وتشير دراسة أجرتها الآلية العالمية مؤخراً، بالتعاون مع شركة الاستثمار المستدام ميروفا (Mirova)، إلى أن ٣١ من الصناديق الخاصة والجهات المروجة للمشاريع استثمرت، في العقد الماضي، نحو ٧ مليارات دولار في مشاريع تسهم في تحييد تدهور الأراضي، وإلى أن من المتوقع أن تضاعف هذه الصناديق والجهات المروجة للمشاريع تمويلها بحلول عام ٢٠٢١^(٧). ويُتوقع أن يحدّد صندوق تحييد تدهور الأراضي، وهو أداة تمويل مشتركة بين القطاعين العام والخاص يجري إنشاؤه حالياً بالتعاون بين كل من الآلية العالمية وشركة ميروفا ومصرف الاستثمار الأوروبي، مبالغ رأسمالية كبيرة مشتركة بين القطاعين العام والخاص من أجل الاستثمار مع شركاء آخرين في مشاريع مقبولة مصرفياً تسهم في تحقيق عالم خالٍ من ظاهرة تدهور الأراضي بحلول عام ٢٠٣٠.

١٢- والمؤسسات الوقفية مصدر مهم لتمويل التنمية المستدامة. ففي الفترة ٢٠١٠-٢٠١٣، أمكن تصنيف خمسة في المائة من الدعم الكلي المقدم من المؤسسات الوقفية، الذي يبلغ مجموعه نحو ١,٢ مليار دولار، على أنه يدعم تنفيذ الهدف ١٥ من أهداف التنمية المستدامة^(٨). كما أن التمويل المقدم من المؤسسات الوقفية فاق التمويل الحكومي لمشاريع التنوع البيولوجي في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٣. وأحد الأمثلة البسيطة ذات الصلة بالاتفاقية هو مؤسسة روكفلر التي تدعم جهود الآلية العالمية الرامية إلى إنشاء صندوق تحييد تدهور الأراضي. ويمثل هذا الصندوق أول تمويل تنجح الآلية العالمية في حشده من مؤسسة ووقفية من أجل دعم أعمال الأطراف في الاتفاقية.

١٣- والأشكال المبتكرة لتمويل التنمية آخذة في الظهور، وتتم بمراحل مختلفة من التطور، وتستحق مزيداً من الاستطلاع باعتباره مصدراً محتملاً لتمويل الاتفاقية. وتوجد أربع فئات واسعة من التمويل المبتكر، هي: '١' الضرائب أو المستحقات أو الرسوم الإلزامية الأخرى على الأنشطة العالمية من أجل توليد مصادر إيرادات عامة جديدة؛ '٢' المساهمات التضامنية، ومنها المبادرات التي يُوجه من خلالها جزء من سعر شراء سلعة استهلاكية لتمويل مشاريع التنمية

(٧) Sarah Maillard and Renee Cheung (2016). *Unlocking the market for Land Degradation Neutrality*. Retrieved from The Global Mechanism Website: <www.global-mechanism.org/sites/default/files./market_study_final.pdf>

(٨) Sustainable Development Goals Funders: Sustainable Development Goals Philanthropy Platform (<<http://sdgfunders.org/sdgs/>>)

المستدامة؛^{٣٤} التخصيص المسبق وسندات الدين التي توفر الأموال العامة مبكراً لمشاريع التنمية عن طريق ضخ سندات في الأسواق المالية الدولية (سندات خضراء)؛^{٤٤} ضمانات الدولة، والحوافز المشتركة بين القطاعين العام والخاص، والتأمين، والآليات السوقية الأخرى التي تعمل على تعبئة الأموال العامة لتوفير حوافز استثمار للقطاع الخاص^(٩).

١٤ - ومصادر التمويل الكبيرة مهمة جداً لتنفيذ الاتفاقية، ولكنها غير كافية. فالمال يبحث عن الفرص، لا سيما المشاريع التي تحدث تأثيراً على نطاق واسع وتؤثر على فوائد خط الأساس الثلاثي، وهي الفوائد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ولذلك فإن تصميم المشاريع والبرامج التحويلية الضخمة، مقترناً بوجود سياسة متسقة وبيئة مؤاتية للاستثمارات، أمر بالغ الأهمية. وتمثل عملية وضع أهداف طوعية بشأن تدهور الأراضي فرصة ومنهaja لاستخدام تحييد تدهور الأراضي أداة لدعم وتحديد المشاريع التحويلية المقابلة من أجل تحقيق الأهداف الوطنية المتعلقة بتحييد تدهور الأراضي وتنفيذ الاتفاقية.

ثالثاً - تتبع التمويل المخصص لتنفيذ الاتفاقية: الوضع والدروس المستفادة

١٥ - لقد اعتُبرت مسألة حشد الموارد هدفاً استراتيجياً للاستراتيجية. وفي عام ٢٠٠٧، اعتمدت الأطراف في الاتفاقية، آخذة في اعتبارها أوجه القصور في تنفيذ الاتفاقية، الخطة وإطار العمل الاستراتيجيين للسنوات العشر من أجل تعزيز تنفيذ الاتفاقية (المقرر ٣/م ٨-٨). وتحدد الاستراتيجية الأهداف الاستراتيجية التي يسترشد بها جميع أصحاب المصلحة والشركاء في إطار الاتفاقية في أعمالهم في الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٨. ويدعو الهدف الاستراتيجي الرابع هذه الأطراف الفاعلة إلى السعي إلى حشد الموارد اللازمة لدعم تنفيذ الاتفاقية بإقامة شراكات فعالة بين الأطراف الفاعلة الوطنية والدولية.

١٦ - وحدد عدد من مقررات مؤتمر الأطراف طريقة الإبلاغ عن حشد الموارد (الهدف الاستراتيجي الرابع). فقد كلف المقرر ١٣/م ٩-٩ الآلية العالمية بإجراء تحليل للتدفقات المالية على أساس المعلومات التي جُمعت من عمليات الإبلاغ، وبتقديم هذا التحليل إلى الأمانة لإدراجه في تقريرها إلى لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية. وطلب المقرر ١٤/م ١١-١١ إلى الآلية العالمية أن تقلص عدد مؤشرات الهدف الاستراتيجي الرابع والهدف التنفيذي الخامس وأن تستطلع إمكانية الاستفادة من التدفقات المالية والاستثمارات المتأتية من مصادر التمويل المبتكرة، مثل المؤسسات الوقفية والأعمال التجارية والقطاع المالي ومنظمات المجتمع المدني. وطلب المقرر ١٦/م ١١-١١ إلى الآلية العالمية أن تسعى إلى إقامة علاقات تآزر مع إطار الإبلاغ

(٩) Hurley Gail, 2012, UNDP Discussion Paper: Innovative Financing for Development: A New Model for Development Finance?, Retrieved from: <www.undp.org/content/dam/undp/library/Poverty%20Reduction/Development%20Cooperation%20and%20Finance/InnovativeFinancing_Web%20v.er.pdf>

الخاص بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وإلى استطلاع إمكانية الاستفادة من نظم البيانات القائمة. واعتمد المقرر ١٥/م أ-١٢ مؤشراً جديداً للهدف الاستراتيجي الرابع، وطلب إلى الآلية العالمية أن تضع منهجية لتحليل البيانات وأن تعد نموذجاً لجمع البيانات.

١٧- ورغم جهود الإبلاغ التي بذلتها الأطراف حتى الآن، لا يوجد أي خط أساس شامل لتمويل تنفيذ الاتفاقية. وقد حدث الإبلاغ الوحيد عن الهدف الاستراتيجي الرابع في عام ٢٠١٢ (لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١)، ولم يشمل اثنين من المؤشرات السبعة (النسبة المئوية لمساهمات مصادر التمويل المبتكرة؛ والنسبة المئوية لمساهمات القطاع الخاص والمساهمات الأخرى في الأنشطة المتصلة بالاتفاقية)، وكان معدل الإبلاغ منخفضاً (٤٢ في المائة من البلدان الأطراف المتأثرة، و ٢٠ في المائة من البلدان الأطراف المتقدمة).

١٨- وينبغي لأي نهج لتتبع التمويل المخصص لتنفيذ الاتفاقية والإبلاغ عنه في المستقبل أن يعكس، على نحو كامل، استراتيجية الفترة ٢٠١٨-٢٠٣٠ وأن يكون جزءاً أساسياً منها. واعتمد مؤتمر الأطراف في دورته الثانية عشرة المقرر الذي أنشئ بموجبه الفريق العامل الحكومي الدولي المعني بالإطار الاستراتيجي المقبل للاتفاقية^(١٠). وقد أُطلع أعضاء الفريق في اجتماعاتهم التي عُقدت في نيسان/أبريل وتموز/يوليه ٢٠١٦ على النتائج والتوصيات المدرجة في هذا التقرير.

١٩- وينبغي أن يراعي نهج تتبع التمويل المخصص لتنفيذ الاتفاقية والإبلاغ عنه في المستقبل الدروس المستفادة من المحاولات السابقة. وقد واجه التتبع والإبلاغ، فيما يتعلق بالتدفقات المالية المخصصة لتنفيذ الاتفاقية، ثلاثة تحديات رئيسية هي: '١' عدم وجود تعريف موحد للمقصود بالتمويل المخصص لتنفيذ الاتفاقية؛ '٢' ارتفاع تكاليف الإبلاغ، بما في ذلك تكاليف الفرصة البديلة للأطراف؛ '٣' انخفاض معدل تقديم التقارير من الأطراف في إطار عملية الإبلاغ الوحيدة عن الهدف الاستراتيجي الرابع التي جرت في عام ٢٠١٢.

رابعاً- أهداف ومبادئ تتبع التمويل والإبلاغ عنه في إطار استراتيجية الاتفاقية للفترة ٢٠١٨-٢٠٣٠

٢٠- ينبغي أن تسترشد عملية تتبع التمويل المخصص لتنفيذ الاتفاقية والإبلاغ عنه بهدف واضح. ومن ثم يُتوقع أن يقدم نهج التتبع والإبلاغ في إطار استراتيجية الاتفاقية للفترة ٢٠١٨-٢٠٣٠ إجابات عن الأسئلة التالية: '١' ما هي القيمة التقديرية للموارد الكلية التي أنفقت على تنفيذ الاتفاقية؟ '٢' ما هي المصادر الرئيسية للتمويل، وما هي اتجاهات حشد الموارد، أي ما هي فرص التمويل الجديدة؟ '٣' كيف تُنفق هذه الموارد، أي ما هي أنماط الإنفاق؟ '٤' لماذا ينبغي إنفاق مزيد من الموارد على تنفيذ الاتفاقية، أي ما هي الفوائد البيئية والاجتماعية والاقتصادية

(١٠) المقرر ٧/م أ-١٢.

للإنفاق؟ 'هـ' ما هي الدروس المحددة المستفادة على المستوى القطري، وكيف يمكن لأطراف أخرى الاستفادة من هذه الدروس؟

٢١- وتُقترح ثلاثة مبادئ توجيهية لتتبع التمويل والإبلاغ عنه في إطار استراتيجية الفترة ٢٠١٨-٢٠٣٠. فيُقترح أن تسترشد عملية تتبع التمويل المخصص لتنفيذ الاتفاقية والإبلاغ عنه بالمبادئ التالية: '١' توافر البيانات - فكل ما سيجري تتبعه والإبلاغ عنه يجب أن يكون قابلاً للقياس، أي أن توافر البيانات أمر أساسي؛ '٢' القابلية للمقارنة، والموثوقية - فالبيانات القطرية القابلة للمقارنة والموثوقة لا غنى عنها لإثراء المناقشات الوطنية والدولية ولتوجيه القرارات القطرية المتعلقة بالسياسات العامة والاستثمار؛ '٣' التبسيط - فيجب أن يكون التتبع والإبلاغ بسيطاً وواضحاً، ويجب الحد من أعباء الإبلاغ المفروضة على الأطراف.

خامساً- خيارات التتبع والإبلاغ في إطار استراتيجية الاتفاقية للفترة ٢٠١٨-٢٠٣٠

ألف- الخيار ١: تنفيذ المقرر ١٥/م أ-١٢ فيما يتعلق بتتبع التدفقات المالية

الوصف

٢٢- اعتمد مؤتمر الأطراف في دورته الثانية عشرة مؤشراً جديداً للتقدم يتعلق بالتدفقات المالية في إطار الهدف الاستراتيجي الرابع. ويرمي الهدف الاستراتيجي الرابع إلى "حشد الموارد لدعم تنفيذ الاتفاقية عن طريق إقامة شراكات فعالة بين الجهات الفاعلة الوطنية والدولية"^(١١). ولقياس الفعالية في تحقيق هذا الهدف، وُضع مؤشر للتقدم المحرز يعبر عن "الاتجاهات في تمويل القطاع العام وتمكين الاستثمار لتنفيذ الاتفاقية"، بالإضافة إلى وضع ثلاثة مقاييس، هي: '١' الاتجاهات في المساعدة الإنمائية الرسمية الدولية والشائبة والمتعددة الأطراف؛ '٢' الاتجاهات في الموارد العامة المحلية؛ '٣' الاتجاهات في عدد شركاء التمويل المشترك. وسيجري الإبلاغ الأول باستخدام المؤشر الجديد في عام ٢٠١٨ إذا ظل الهدف الاستراتيجي الرابع دون تغيير في استراتيجية الفترة ٢٠١٨-٢٠٣٠، وإذا لم يُعدّل المؤشر مرة أخرى بحسب مسار الاستراتيجية.

المزايا

٢٣- المقرر ١٥/م أ-١٢ يبسط عملية الإبلاغ. فالمؤشر المالي الذي اعتمده المقرر ١٥/م أ-١٢ يجمع بين التأثيرين المتوقعين للهدف الاستراتيجي الرابع لاستراتيجية الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٨ (زيادة الموارد المالية والتقنية والتكنولوجية، والبيئات السياساتية المؤاتية) في مؤشر واحد (الاتجاهات في تمويل القطاع العام وتمكين الاستثمارات لتنفيذ الاتفاقية). ومبرر ذلك هو أن

(١١) المقرر ٣/م أ-٨.

المالية العامة يمكنها أن توفر الظروف المؤاتية لاستثمار القطاع الخاص في تنفيذ الاتفاقية. وبالإضافة إلى ذلك، تم تقليص عدد مقاييس المؤشر المالي من سبعة مؤشرات إلى ثلاثة.

القيود

٢٤- يركز التتبع حصراً على الموارد العامة في بيئة تتزايد فيها أهمية الفرص المتأتية من القطاع الخاص والمؤسسات والتمويل المتعلق بالمناخ. ويعني تنفيذ هذا النهج استبعاد مصدر سريع النمو للتمويل المخصص لتنفيذ الاتفاقية، مما يؤدي إلى نقص الإبلاغ واستبعاد الدروس المستفادة من حشد الأموال من مصادر مبتكرة. وأخيراً، يمثل مقياس "عدد الشركاء المشتركين في التمويل" مجرد مؤشر "غير مباشر" لحشد الموارد.

٢٥- ومن الصعب الحصول على بيانات قطرية موثوقة وقابلة للمقارنة بشأن "الاتجاهات في الموارد العامة المحلية". ويُعد الإبلاغ الوطني مصدر البيانات في هذا المقياس. وبالنظر إلى التحدي المذكور أعلاه والمتعلق بعدم وجود تعريف موحد للمقصود بالتمويل المخصص لتنفيذ الاتفاقية، تبدو قابلية البيانات للمقارنة فيما بين البلدان محدودة. ولكي يتحقق ذلك، يجب أولاً وضع تعريف صريح للأنشطة التي تشكل تمويلاً مخصصاً لتنفيذ الاتفاقية، ووضع منهجية للإنفاق العام تشمل جميع هذه الاستثمارات، وتطبيق واختبار وتعزيز هذه المنهجية في عدد قليل من البلدان الرائدة، ثم تعميم هذه المنهجية لضمان قيام جميع البلدان بالإبلاغ عن نفقات قابلة للمقارنة.

٢٦- وهذا النهج لا يأخذ في الاعتبار المداولات والتغيرات المحتملة التي ستندمج في استراتيجية الاتفاقية للفترة ٢٠١٨-٢٠٣٠.

باء- الخيار ٢: تحليل مجموعات البيانات العالمية

الوصف

٢٧- طُرحت عدة مبادرات جديدة تهدف إلى تتبع التدفقات المالية المتعلقة بالتنمية المستدامة، ومنها التمويل المتعلق بالمناخ. ومن الممكن أن تسهم كل مبادرة من هذه المبادرات في تتبع التمويل المخصص لتنفيذ الاتفاقية، إما بشكل مباشر أو غير مباشر. ومن المتوقع أن يتتبع عدد من هذه المبادرات التدفقات المالية الموجهة نحو تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الهدف ١٥-٣. وسوف تُبذل في إطار مبادرات أخرى جهود لتحسين عملية تتبع التمويل المتعلق بالتنمية والمناخ. وأجرى المعهد الدولي للتنمية المستدامة، نيابة عن الآلية العالمية، تقيماً لمجموعات البيانات والمبادرات القائمة والجديدة التي يمكن أن تشكل الأساس لتحليل مستقبلي للتمويل المخصص لتنفيذ الاتفاقية. ويقدم المرفق الثاني موجزاً منظماً ووافياً لهذه المبادرات.

٢٨- وتكتسي ثلاث مبادرات جديدة لتتبع تمويل التنمية المستدامة أهمية خاصة بالنسبة للاتفاقية، هي: '١' مبادرة الدعم الرسمي التام للتنمية المستدامة، التي اقترحتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بوصفها مقياساً جديداً وشاملاً يهدف إلى مراعاة مجموعة واسعة

من التدفقات المالية الموجهة للتنمية المستدامة. ويشمل ذلك التدفقات المتأتية من التعاون بين بلدان الجنوب، والتأثير المعزز/المحفز للمساعدة الإنمائية الرسمية، ومجموعات التمويل المختلط، وأدوات تخفيف المخاطر في إطار التعاون الإنمائي؛^{٢٤} فرقة العمل المشتركة بين الوكالات للحد من الكوارث الطبيعية، التي عينتها خطة عمل أديس أبابا بوصفها الهيئة الرسمية المشتركة بين الوكالات المكلفة بإبلاغ الأمم المتحدة عن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من أجل الإسهام في التقييم العالمي للتقدم المحرز فيما يتعلق بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ويشير التقرير الأولي إلى أن فرقة العمل المذكورة يمكنها أن ترصد تمويل الهدف ١٥-٣ من أهداف التنمية المستدامة؛^{٣٤} المبادرة الدولية للشفافية في المعونة، وهي عملية أخرى لجمع البيانات حددتها خطة عمل أديس أبابا. وتهدف هذه المبادرة إلى تحسين شفافية المعونة من أجل تعزيز فعاليتها. وهذه المبادرة طوعية ومتعددة الجهات صاحبة المصلحة، وهي تعتمد حتى الآن على نحو ٥٠٠ كيان (حكومات، ومصارف تنمية متعددة الأطراف، ومنظمات غير حكومية، ومنظمات تابعة للقطاع الخاص، ومؤسسات وقفية) لتقديم البيانات المتعلقة بتدفقاتها المالية.

٢٩- وثمة مبادرتان إضافيتان بشأن تتبّع التمويل المتعلق بالمناخ والإبلاغ عنه لهما صلات مباشرة بتنفيذ الاتفاقية وبالاستراتيجية المحتملة للإبلاغ مستقبلاً بموجب الاتفاقية: '١' هيكل الإبلاغ الخاص باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ يشمل تقديم بلاغات وطنية وتقارير لفترة السنتين، ولكن تتعذر المقارنة لعدم وجود تعريف موحد للتمويل المتعلق بالمناخ، مثلاً، ولا يوجد حتى الآن أي تقدير مشترك متفق عليه لنطاق التحويلات من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية. ولكي يمكن معالجة هذه الفجوة والاستجابة لاتفاق باريس، بدأت الأطراف في الاتفاقية مناقشات، ومن الممكن أن تُحدث التعاريف التي تسفر عنها هذه العمليات تأثيرات على تتبّع نفقات الاتفاقية. وتلوح في الأفق فرصة مهمة لإقامة علاقات تآزر بشأن الإبلاغ عن التمويل المتعلق بالمناخ وتدهور الأراضي والتصحر؛^{٢٥} التقرير المشترك لمصارف التنمية المتعددة الأطراف بشأن التمويل المتعلق بالمناخ. فالتمويل المقدم من مصارف التنمية المتعددة الأطراف يشكل أكبر حصة في التمويل المتعلق بالمناخ حتى الآن. ورغم أن هذا التقرير المشترك ليس جزءاً رسمياً من عملية الإبلاغ بموجب الاتفاقية، فهو يمثل مصدراً رئيسياً آخر للبيانات المتعلقة بالتمويل المتعدد الأطراف المتعلق بالمناخ. ونظراً إلى عدم وجود تعريف مُتفق عليه دولياً للتمويل المتعلق بالمناخ، يتسم هذا التقرير المشترك بالأهمية، حيث يمثل محاولة مهمة لتحقيق الانسجام ويمثل أيضاً منهجية شاملة لترميز التمويل المتعلق بالمناخ.

٣٠- ومن الممكن أن يعتمد تتبّع التمويل المخصص لتنفيذ الاتفاقية والإبلاغ عنه مستقبلاً اعتماداً منهجياً على هذه المبادرات وعلى مجموعات البيانات القائمة. ففي كل جولة إبلاغ، يمكن للآلية العالمية أن تُجري تحليلاً معمّقاً لمجموعات البيانات العالمية، وأن تُجري تقييماً لأنماط التمويل المخصص لتنفيذ الاتفاقية. ومن الممكن أن تمثل لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي نقطة البدء. ويجري تتبع البيانات باستخدام معالم ريو

المتعلقة بتغير المناخ والتنوع البيولوجي والتصحر^(١٢). وقد يعتمد التحليل على البيانات القائمة للجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومن الممكن أن يعتمد أيضاً على البيانات المتاحة من المبادرات المذكورة أعلاه.

٣١- من منظور أطول أجلاً، يمكن وضع تعريف موحد ومتسق للتمويل المتعلق بالتصحر وتحييد تدهور الأراضي، وذلك بالاشتراك مع مبادرات علمية مختارة بشأن التتبع. ومن شأن ذلك أيضاً أن يساهم في وضع بعض المبادرات الجديدة لكي تتبّع على نحو أكثر شمولاً التدفقات المالية المخصصة لتنفيذ الاتفاقية.

المزايا

٣٢- إعفاء البلدان الأطراف من عبء الإبلاغ عن التدفقات المالية. ويمكن في الوقت نفسه إنشاء منظور "عريض" للتمويل المخصص لتنفيذ الاتفاقية، يتسم بمزيد من الشمول والدقة، ويعتمد على مصادر متعددة.

٣٣- تحسين التتبع والإبلاغ بتكاليف مباشرة منخفضة للاتفاقية. فنظراً إلى أن مبادرات التتبع التي جرى تحديدها والتي قد تكون ذات أهمية بالنسبة للاتفاقية هي الآن في طور الإعداد في محافل أخرى، منها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ، فإن التكاليف التي تتحملها الاتفاقية من أجل الاستفادة من مجموعات البيانات وربما تعزيزها لأغراض الاتفاقية ستكون منخفضة.

القيود

٣٤- مسائل التعريف. ليست كل مبادرات التتبع الجديدة سهلة الاستخدام لقياس التدفقات المالية المخصصة لتنفيذ الاتفاقية، لأن معظم هذه المبادرات لم تول حتى الآن اهتماماً يذكر لتعاريف التصحر وتدهور الأراضي.

٣٥- اتساق التقارير. يتمثل أحد أوجه القصور في بيانات لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في أن التقييم الكمي للتدفقات المالية المقترنة بأحد معالم ريو يجريه أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية بطريقة مختلفة. وتفيد تقارير معظم البلدان بأن ١٠٠ في المائة من التمويل المخصص يرصد لأنشطة رئيسية.

٣٦- التدفقات المالية الخاصة والمحلية، وغيرها. رغم أن المبادرات الجديدة توسّع نطاق التتبع والإبلاغ بما يتجاوز نطاق المساعدة الإنمائية الرسمية، يبدو من الصعب الإحاطة على نحو كامل بجميع التدفقات المحلية/الدولية العامة/الخاصة، وإن كان من الممكن أن يُدرج ذلك مستقبلاً في مقياس الدعم الرسمي التام للتنمية المستدامة.

(١٢) تُعرّف المعونة المتعلقة بالتصحر، وفقاً لمعالم ريو، بأنها أنشطة مكافحة التصحر أو التخفيف من آثار الجفاف في المناطق القاحلة أو شبه القاحلة والجافة شبه الرطبة عن طريق منع و/أو الحد من تردي الأراضي أو إعادة تأهيل الأراضي المتردية جزئياً أو استصلاح الأراضي المتردية.

جيم - الخيار ٣: التحليل القطري المعمق

الوصف

٣٧- التحليل القطري لحشد الموارد، والنفقات العامة، والفوائد الاقتصادية والاجتماعية. من الممكن أن يشمل خيار آخر لتتبع التمويل المخصص لتنفيذ الاتفاقية والإبلاغ عنه إجراء تحليل معمق لبلدان مختارة على أساس طوعي. وفي كل دورة إبلاغ، ستعمل الآلية العالمية مع عدد من البلدان "الرائدة" بالشراكة مع منظمات دولية مختارة ذات نشاط فعال في البلد المعني للقيام بما يلي: '١' تحليل للجهود التي يبذلها البلد من أجل حشد الموارد وفرص التمويل المخصص لتنفيذ الاتفاقية؛ '٢' استعراض الإنفاق العام بالشراكة مع الحكومة وبالتعاون مع مجامع الفكر والمؤسسات الوطنية؛ '٣' تقييم اجتماعي - اقتصادي للفوائد وللمسارات الفعالة من حيث التكلفة لتخصيص الموارد من أجل تنفيذ الاتفاقية.

٣٨- تحليل عمليات حشد الموارد وفرص التمويل. يتألف هذا التحليل من استعراض مفصل لمدى نجاح البلد في حشد الموارد من مصادر مختلفة، أي مصادر دولية/وطنية، عامة/خاصة، تقليدية/مبتكرة. ويشمل هذا التحليل أيضاً مكوناً طموحاً يحدد الفرص المحتملة لزيادة حشد الموارد في سياق هيكل التمويل العالمي المتغير.

٣٩- استعراض الإنفاق العام على أنشطة تحييد تدهور الأراضي. تُبذل بالفعل جهود متزايدة لإجراء استعراضات معمقة للنفقات العامة على مواضيع الاستدامة المهمة، مثل تغير المناخ، والتنوع البيولوجي، والفقر، والبيئة، ومنها المشروع المشترك بين البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المعنون "استعراض النفقات العامة والمؤسسات في مجال المناخ"؛ والموارد المالية المخصصة للتنوع البيولوجي والتنمية؛ والمبادرة المعنية بالفقر والبيئة. وبالإضافة إلى هذه الاستعراضات، يمكن إجراء استعراض للإنفاق العام على أنشطة تحييد تدهور الأراضي بمشاركة هؤلاء الشركاء و/أو غيرهم من الشركاء الدوليين، مع تطبيقه واختباره في بلدان رائدة.

٤٠- تحليل الفوائد الاقتصادية والاجتماعية للاستثمارات. تُقدَّر التكاليف الاقتصادية للتصحر وتدهور الأراضي بنحو ٤٩٠ مليار دولار في السنة. ويمكن أن يدر تفادي تدهور الأراضي، عن طريق تطبيق نظام الإدارة المستدامة للأراضي، منافع اقتصادية تصل قيمتها إلى ١,٤ تريليون دولار^(١٣). ولتحويل هذه "الأرقام الكبيرة" إلى معلومات هادفة تدعم قرارات راسمي السياسات في البلدان، يُقترح تحليل الفوائد الاجتماعية - الاقتصادية والمسارات الفعالة من حيث التكلفة لتنفيذ الاتفاقية في بلدان رائدة مختارة. وسيركز تحليل الفوائد الاجتماعية - الاقتصادية الناتجة عن الاستثمارات في تنفيذ الاتفاقية تركيزاً خاصاً على ما يلي: '١' تقييم خدمات النظم الإيكولوجية البرية؛ '٢' إسهام الاستثمارات في توفير فرص عمل، وتقليص

(١٣) انظر "Economics of Land Degradation Initiative: Report for policy and decision makers", 2015. Retrieved from: <http://eld-initiative.org/fileadmin/pdf/ELD-pm-report_05_web_300dpi.pdf>

الفقر، وتحقيق غايات أخرى في إطار أهداف التنمية المستدامة؛^{٣٤} تقييم سيناريوهات الاستثمار البديلة وفوائدها المقابلة. ولتنفيذ هذه المهمة، ستقوم الآلية العالمية، بالشراكة مع مبادرة اقتصاديات تدهور الأراضي ومعهد الألفية (وهو مجمع فكر مستقل أعد أداة محاكاة دينامية تسمى "عتبة القرن الحادي والعشرين" (Threshold 21) تهدف إلى التخطيط الإنمائي الوطني الشامل والمتكامل وطويل الأجل) بإعداد "أداة متكاملة لتقييم السياسات" (IPAT) تُطبق بالتعاون مع مؤسسات اقتصادية وطنية رائدة في بلدان مختارة.

المزايا

٤١- تحليل عمليات حشد الموارد وفرص التمويل ينشئ سجلاً لمتابعة البلدان ويحدد فرص التمويل المناسبة للبلدان. يسمح هذا التحليل بتحديد وفهم مدى فعالية الاستراتيجيات السابقة والrahنة في حشد الموارد. وبناء على هذا التحليل، سيكون بالإمكان استخلاص دروس من أجل المستقبل وتحديد التغييرات الضرورية لزيادة الموارد المالية المخصصة لتنفيذ الاتفاقية.

٤٢- استعراض الإنفاق العام يسهم في زيادة اتساق السياسات المشتركة بين القطاعات. فاستعراض الإنفاق العام لا يوفر معلومات عن أنماط الإنفاق فحسب، وإنما يسهم أيضاً في تهيئة فهم مشترك داخل الحكومة لأهمية انسجام السياسات المشتركة بين القطاعات والكيفية التي يمكن للسياسات المشتركة بين القطاعات واستثماراتها أن يعزز بعضها بعضاً.

٤٣- عرض الفوائد المتعددة للاستثمارات في الاتفاقية مهم لجذب مزيد من الموارد المالية المخصصة لتنفيذ الاتفاقية. وهذه المعلومات مهمة أيضاً لتحديد أنفع المسارات والموارد ذات الصلة التي يجب حشدها من أجل التنفيذ الناجح للاتفاقية.

٤٤- استحداث فرصة استفادة فرادى البلدان من الموارد واستفادة جميع البلدان من الموارد. إذا كانت التقييمات المفصلة وفق الطلب والمعمقة تتيح للبلدان المتطوعة الاستفادة من الموارد، بما في ذلك تنمية القدرات عن طريق التعلم المشترك "أثناء الخدمة"، فإن الفوائد لن تعود على فرادى البلدان فحسب. وسوف تقوم الآلية العالمية، بالتعاون مع البلدان الرائدة، باستخلاص الدروس المستفادة المهمة وإتاحتها لبلدان أخرى.

القيود

٤٥- تعريف التمويل المتعلق بالتصحر وبتحبيد تدهور الأراضي. على غرار الخيارات السابقة، فإن ضمان قابلية هذه التقييمات للمقارنة فيما بين البلدان يتطلب وجود تعاريف عملية للمقصود بالتمويل المتعلق بالتصحر وبتحبيد تدهور الأراضي. ومن شأن التعاون الطوعي مع البلدان الرائدة في إجراء التحليل القطرية المعمقة أن يسهم، باتباع نهج يبدأ من القاعدة إلى القمة، في تهيئة فهم أكثر عمومية للتمويل والإنفاق المتعلقين بالتصحر وبتحبيد تدهور الأراضي، مما يسهم في مواجهة التحديات الرئيسية التي لاحت حتى الآن في سياق تتبع التمويل والإبلاغ عنه، أي وضع معيار موحد.

سادساً - الاستنتاجات

٤٦ - منذ اعتماد الاستراتيجية من جانب الأطراف في الاتفاقية، حدث تغير كبير في هيكل تمويل المساعدة الإنمائية المخصصة للإجراءات المتعلقة بالتصحر وتحييد تدهور الأراضي. ولم تتغير مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية التقليدية تغيراً كبيراً، في حين ازدادت مصادر التمويل الأخرى عدة أضعاف.

٤٧ - ومن شأن تحييد تدهور الأراضي أن يكون أداة للاستفادة الكبيرة من زيادة التمويل المخصص لتنفيذ الاتفاقية، ونافذة لتحقيق الانسجام فيما بين السياسات والالتزامات الوطنية. لقد احتل تحييد تدهور الأراضي مكانة في صدارة خطة التنمية بوصفه الهدف ١٥-٣ من أهداف التنمية المستدامة، واعتمدت الأطراف في الاتفاقية موضوع التحييد بوصفه أداة قوية لتنفيذ الاتفاقية. ويمثل التحييد فرصة كبيرة للحكومات لتعزيز التنمية المستدامة بالاستفادة من الفوائد المتعددة للتحييد في تسريع وتيرة تنفيذ الاتفاقية. كما أن التحييد يمثل نافذة لتحقيق الانسجام بين السياسات والالتزامات الوطنية الرئيسية، المتعلقة مثلاً بالمناخ واستصلاح الأراضي. وتسوّغ الفوائد المتعددة الناجمة عن مشاريع تحييد تدهور الأراضي استخدام التحييد قاعدةً لحشد مزيد من الموارد لتمويل تنفيذ الاتفاقية في سياق خطة التنمية المستدامة بشكل عام.

٤٨ - لكي يكون التتبع والإبلاغ فيما يتعلق بالتمويل المخصص لتنفيذ الاتفاقية أكثر جدوى، يُقترح إجراء تحليل منهجي لمجموعات البيانات العالمية وتحليل قطري ملائم للبلدان "الرائدة". وبعبارة أخرى، يُقترح اتخاذ الخيارين ٢ و ٣ معاً نهجاً للتتبع والإبلاغ فيما يتعلق بالتمويل المخصص لتنفيذ الاتفاقية، باعتبار ذلك جزءاً أساسياً في استراتيجية الاتفاقية للفترة ٢٠١٨-٢٠٣٠. وهذا الدمج يتوافق على أفضل نحو مع الدروس المستفادة والمبادئ والأهداف المقترحة للتتبع والإبلاغ مستقبلاً فيما يتعلق بالتمويل المخصص لتنفيذ الاتفاقية.

سابعاً - التوصيات

٤٩ - فيما يلي توصيات مقدمة مع مراعاة التحليل والاستنتاجات الواردة في هذا التقرير:

٥٠ - تشجع الأطراف على استخدام تحييد تدهور الأراضي أداةً للاستفادة من فرص التمويل غير المسبوقة في تنفيذ الاتفاقية. ويُطلب إلى الآلية العالمية أن تعزز دعمها للبلدان عن طريق تحديد فرص التمويل الجديدة والاستفادة منها، بما في ذلك التمويل المتعلق بالمناخ والتمويل المقدم من القطاع الخاص، لا سيما في سياق تحديد هدف تحييد تدهور الأراضي.

٥١- تُشجع الأطراف التي تعهدت بتحديد أهداف وطنية طوعية بشأن تحييد تدهور الأراضي على الاستفادة من عملية تحديد الأهداف لتحقيق الفعالية. وتحقق الفعالية عن طريق إبراز الفوائد المتعددة لتحييد تدهور الأراضي واستخدام التحييد نافذة لضمان انسجام السياسات، ومشاركة الشركاء الرئيسيين، وإيلاء أولوية لإنشاء مشاريع تحويلية ضخمة، أي التحول "من المشاريع التجريبية إلى المشاريع الضخمة". ويُطلب إلى الآلية العالمية أن تدعم البلدان في تحديد فرص تحقيق الفعالية وتحديد المشاريع التحويلية، وذلك في إطار من التعاون الوثيق مع الشركاء الدوليين.

٥٢- تُشجع الأطراف على تعديل عملية التبع والإبلاغ فيما يتعلق بالتمويل المخصص لتنفيذ الاتفاقية بما يتفق والاستراتيجية الجديدة للاتفاقية للفترة ٢٠١٨-٢٠٣٠. ويُوصى بالجمع بين تحليل مجموعات البيانات العالمية، الذي تجرّبه الآلية العالمية، وتحليل قطري معمق وملائم لعملية حشد الموارد وللنفقات العامة وللنفقات الاقتصادية والاجتماعية لإجراءات تنفيذ الاتفاقية.

٥٣- يُطلب إلى الآلية العالمية أن تحشد موارد لتنفيذ النهج المقترح الرامي إلى تتبع التمويل المخصص لتنفيذ الاتفاقية والإبلاغ عنه، ولا سيما للتحليل القطري المعمق المقترح. وتُشجع الأطراف الراغبة في إجراء تحليل وطني معمق على توفير موارد مالية إضافية.

٥٤- يُطلب إلى الآلية العالمية أن تقيم شركات لتنفيذ النهج المقترح المتعلق بالتبع والإبلاغ، وبخاصة لوضع منهجية لاستعراض الإنفاق العام على تحييد تدهور الأراضي ولإعداد الأداة المتكاملة لتقييم السياسات والبدء في تطبيقها في بلدان رائدة في عام ٢٠١٧.

٥٥- يُطلب إلى الآلية العالمية أن تتعاون مع المبادرات الجديدة المتعلقة بتتبع تمويل التنمية المستدامة، لضمان إدراج تعريف التصحر وتدهور الأراضي في النظم العالمية لتتبع التمويل في المستقبل، وفي منهجيات ترميز التمويل.

المرفق الأول

فرص التمويل المخصص لتنفيذ الاتفاقية: تقرير أعده المعهد الدولي للتنمية المستدامة نيابة عن الآلية العالمية

١- يستعرض هذا الموجز مصادر وقطاعات التمويل المخصص لمشاريع التصحر وتدهور الأراضي، وفرص توفير مصادر تمويل جديدة. ويعرض الجزء الأخير الاستنتاجات والتوصيات.

أولاً- ملامح المساعدة الإنمائية العالمية

٢- تغيرت ملامح المساعدة الإنمائية العالمية في السنوات الثماني التي نفذت فيها الأطراف في الاتفاقية الحطة وإطار العمل الاستراتيجيين للسنوات العشر من أجل تعزيز تنفيذ الاتفاقية (٢٠٠٨-٢٠١٨) (الاستراتيجية). وتشير منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى أن المعونة القابلة للبرمجة قطرياً^(١٤) ازدادت بنحو ١٣ في المائة من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠٠٨ (من ٤٨ ٦٣٥ مليون دولار في عام ٢٠٠٧ إلى ٥٥ ٠٥٢ مليون دولار في عام ٢٠٠٨)، وظل هذا الرقم ثابتاً إلى حد ما خلال السنوات الست التالية. وفي عام ٢٠١٤، وصلت هذه المساعدة إلى ٥٦ ٩٩٢ مليون دولار، أي بزيادة ١ ٩٤٠ مليون دولار بالمقارنة مع عام ٢٠٠٨.

٣- وفي أثناء الفترة نفسها، شهدت التدفقات الرسمية الأخرى^(١٥)، والتدفقات الخاصة^(١٦)، والمنح المقدمة من الوكالات الخاصة والمنظمات غير الحكومية^(١٧) زيادة هائلة،

(١٤) المعونة القابلة للبرمجة قطرياً: هي نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية التي للبلدان المتلقية رأي يعتد به بشأنها، أو التي قد يكون لها رأي يعتد به بشأنها. منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠١٦)، المعونة القابلة للبرمجة قطرياً (مؤشر). Doi: 10.1787/69d8099b-en (تم الاطلاع عليها في ٥ تموز/يوليه ٢٠١٦).

(١٥) تشمل التدفقات الرسمية الأخرى ائتمانات التصدير؛ وحيارة الحكومات والمؤسسات المالية المركزية للأوراق المالية التي تصدرها مصارف التنمية المتعددة الأطراف بالشروط السوقية؛ والإعانات (المنح) المقدمة للقطاع الخاص لتيسير تقديمه قروضاً للبلدان النامية؛ والأموال التي تدعم الاستثمار الخاص. منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠١٦)، التدفقات الرسمية الأخرى (مؤشر). doi: 10.1787/6afef3df-en (تم الاطلاع عليها في ٥ تموز/يوليه ٢٠١٦).

(١٦) يمكن تقسيم التدفقات الرأسمالية الخاصة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر؛ وحوافز الأسهم (شراء وبيع الأوراق المالية والأسهم)؛ والحوالات المالية؛ وقروض القطاع الخاص. منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠١٦)، التدفقات الخاصة (مؤشر). doi: 10.1787/4d31a9d6-en (تم الاطلاع عليها في ٥ تموز/يوليه ٢٠١٦).

(١٧) تُعرف المنح المقدمة من الوكالات الطوعية الخاصة والمنظمات غير الحكومية بأنها التحويلات التي تجرئها الوكالات الطوعية الخاصة والمنظمات غير الحكومية نقداً، أو السلع أو الخدمات التي لا يُشترط دفع قيمتها. منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠١٦)، المنح المقدمة من الوكالات الخاصة والمنظمات غير الحكومية (مؤشر). doi: 10.1787/a42ccf0e-en (تم الاطلاع عليها في ٥ تموز/يوليه ٢٠١٦).

على النحو المبين في الجدول ١. وبينما ظلت القيمة الكلية للمعونة القابلة للبرمجة قطرياً مرتفعة بالمقارنة مع التدفقات الرسمية الأخرى والمنح المقدمة من الوكالات الخاصة والمنظمات غير الحكومية، كانت النسبة المئوية للزيادة في النوعين الأخيرين من التدفقات مرتفعة خلال السنوات الست الأولى للاستراتيجية. وفي الوقت نفسه، ازدادت التدفقات الخاصة بأكثر من ٢٠٠ في المائة، وينبغي مراعاة هذه التدفقات في أي استعراض للمساعدة الإنمائية.

الجدول ١

تدفقات المساعدة الإنمائية: ٢٠٠٨-٢٠١٤ (بملايين الدولارات)

نسبة المئوية للتغير	٢٠١٤	٢٠٠٨	فترة التدفق المالي
٣,٥	٥٦ ٩٩٢	٥٥ ٠٥٢	المعونة القابلة للبرمجة قطرياً
١ ١٤٢,٩	٤ ٦٢٥	٣٧٢,١	التدفقات الرسمية الأخرى
٢١٣,٣	٤٠٢ ٩٣٥	١٢٨ ٥٨٣	التدفقات الخاصة
٢٥,٢	٣٢ ٢٤٥	٢٥ ٧٣٨	المنح المقدمة من الوكالات الخاصة والمنظمات غير الحكومية

ثانياً- مصادر وقطاعات تمويل مشاريع التصحر وتدهور الأراضي

٤- تختلف المشاريع التي تُعرّف بأنها تستهدف مكافحة "التصحر" عن المشاريع التي تستهدف مكافحة "تدهور الأراضي"، وقد تلقت المشاريع الأخيرة نحو ضعفي التمويل الذي تلقتته المشاريع الأولى، وذلك من واقع بيانات تمويل التنمية المدرجة في قاعدة بيانات المعونة (AidData)^(١٨). وفي الفترة ٢٠١٠-٢٠١٣، بلغت المعونة المقدمة إلى ٣٦٥ مشروعاً تتعلق بالتصحر ٤٥٠,٥ مليون دولار، وقامت بتنفيذ هذه المشاريع ٦٢ جهة متلقية للمعونة ومولتها ٣٠ دولة ومنظمة. وفي الفترة نفسها، بلغ إجمالي المعونة المقدمة للمشاريع المتعلقة بتدهور الأراضي ٨٨٦,٥ مليون دولار من خلال عدد متكافئ من المشاريع (٣٦٤)، ولكن كان عدد الجهات المتلقية للمعونة أكبر (٧٩) وعدد كيانات التمويل أقل (٢٣). وكان عدد المشاريع المعنية بكلا المجالين ٢٦ مشروعاً فقط، وبلغت قيمتها الكلية ٩٥,٣ مليون دولار خلال الفترة نفسها.

٥- وكان القطاع الأوفر حظاً من هذا التمويل هو "الزراعة"، رغم تدوين التمويل في مجموعة متنوعة من القطاعات، منها: الحماية العامة للبيئة، والحراجة، والتكيف مع المناخ،

(١٨) تضم قاعدة بيانات المعونة (aiddata.org) بيانات من ٩٠ وكالة ثنائية ومتعددة الأطراف على مستوى المشاريع. وتُستمد معظم البيانات من مجموعات بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وتُدرج بها أيضاً بيانات من بلدان ومنظمات لجنة المساعدة الإنمائية - غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

والإمداد بالمياه والصرف الصحي، والإدارة المستدامة للأراضي، والطاقة، والأمن الغذائي، والمبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها، والتعليم، ودعم المنظمات غير الحكومية (بما في ذلك المرأة).

الجدول ٢

مصادر وقطاعات التمويل: ٢٠١٠-٢٠١٣ (بالدولار الأمريكي)

المؤسسات الوقفية	الميدان الاقتصادي	القطاع/الغرض
	٩٥,٣ مليون دولار	تدهور الأراضي والتصحر
	٤٥٠,٥ مليون دولار	التصحر
	٨٨٦,٥ مليون دولار	تدهور الأراضي
٥,٢٢٥ بليون دولار	٤,٢ بليون دولار	التنوع البيولوجي
١,١٨٦ بليون دولار	١٧,٨ بليون دولار	تغير المناخ

٦- يتبين من نفس قاعدة البيانات والإطار الزمني وجود ٢ ٨٠١ مشروعاً قيمتها ٤,٢ مليار دولار تقدم المعونة في مجال "التنوع البيولوجي". وبالمثل، يوجد ٨ ٥٩٠ مشروعاً قيمتها ١٧,٨ مليار دولار تقدم المعونة في مجال "تغير المناخ". ويشير الجدول ٢ إلى أن التمويل المقدم من المؤسسات الوقفية لمشاريع التنوع البيولوجي في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٣ فاق التمويل المقدم من الحكومات لنفس الغرض. وفيما يتعلق بالدعم المقدم من المؤسسات الوقفية للمواضيع ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٣، أمكن تصنيف ١ في المائة فقط من إجمالي الدعم المقدم من المؤسسات الوقفية (٠,٨٦ ٠٩٤ ١ ١٨٦ دولار) بوصفه يدعم الهدف ١٣ من أهداف التنمية المستدامة (اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره)، في حين أمكن تصنيف ٥ في المائة من إجمالي الدعم المقدم من المؤسسات الوقفية (٤٧١ ٠٠٣ ٥ ٢٢٥ دولار) بوصفه يدعم الهدف ١٥ من أهداف التنمية المستدامة (حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي)^(١٩).

ويمثل التعاون بين بلدان الجنوب مصدراً محتملاً آخر للتمويل، وإن كان معظم مجموعات بيانات الإبلاغ عن التمويل تركز على التدفقات من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية.

(١٩) SDG Funders: SDG Philanthropy Platform (<http://sdgfunders.org/sdgs/>)

ثالثاً- آليات التمويل المبتكرة

٧- تعرّف مجموعة البنك الدولي التمويل المبتكر بأنه الأنشطة التي تولد المزيد من أموال التنمية عن طريق الاستفادة من مصادر التمويل الجديدة أو إشراك شركاء جدد، أو بتحسين كفاءة التدفقات المالية، أو بجعل التدفقات المالية أكثر تركيزاً على النتائج^(٢٠). ونستعرض فيما يلي أربع فئات عريضة لآليات التمويل المبتكرة^(٢١)، ونقدم أمثلة محددة لآليات التمويل المبتكرة ذات الصلة بهذه الفئات.

٨- **الضرائب أو المستحقات أو الرسوم الإجبارية الأخرى على الأنشطة العالمية:** تولد هذه المبادرات مصادر جديدة للإيرادات العامة. ومثال ذلك الضريبة على تذاكر الطيران التي تفرضها حكومات البلدان المشاركة على المستوى الوطني في إطار من التعاون الدولي. ويمكن توجيه الموارد المتأتية من هذه المبادرة نحو صندوق تحييد تدهور الأراضي أو أي صندوق معني بتنفيذ الاتفاقية.

٩- **المساهمات التضامنية:** توجّه هذه المبادرات جزءاً من سعر شراء سلعة استهلاكية نحو هدف إنمائي دولي. وتدرج السلطات العامة، عن طريق صندوق التضامن الرقمي، "عبارة تضامنية رقمية" في دعواتها إلى تقديم عطاءات لشراء معدات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، على أن توافق الشركة التي تفوز بالعطاء على الإسهام بنسبة ١ في المائة من إجمالي قيمة الصفقة في الصندوق مقابل حق استخدامها لعلامة "صندوق التضامن الرقمي".

١٠- **التخصيص المسبق والسندات القائمة على الديون:** تتيح هذه المبادرات الأموال العامة في وقت مبكر لمشاريع التنمية، بإصدار سندات في الأسواق المالية الدولية. وتشمل الآليات القائمة على الديون تحويلات الديون، وسندات المغتربين، والسندات المسؤولة اجتماعياً أو "الخضراء". وقد حددت مبادئ السندات الخضراء (المعتمدة في عام ٢٠١٤) الاستخدام المستدام للأراضي بوصفه مجالاً مؤهلاً، مما يجعله وثيق الصلة بالتصحر/تحييد تدهور الأراضي. واستُخدمت الإعفاءات من الديون مقابل حفظ الطبيعة، في المقام الأول، لحماية الغابات المطيرة وموائل الحياة البرية المهمة الأخرى أو المناطق ذات التنوع البيولوجي. واستُخدمت الأراضي أساساً للحدائق الوطنية أو المناطق المحمية. وتجمع الصناديق الاستثمارية للتنوع البيولوجي موارد متعددة، من الميزانية الوطنية إلى التمويل الدولي والتمويل المقدم من القطاع الخاص.

١١- **ضمانات الدولة، والحوافز المشتركة بين القطاعين العام والخاص، والتأمين، والآليات السوقية الأخرى:** تؤدي هذه المبادرات إلى زيادة الأموال العامة من أجل توفير حوافز استثمار للقطاع الخاص، أي عن طريق الإعانات الحكومية أو الالتزامات بشراء منتج

(٢٠) <<http://siteresources.worldbank.org/CFPEXT/Resources/IF-for-Development-Solutions.pdf>>

(٢١) تستند الفئات الأربع إلى الوثيقتين <www.undp.org/content/dam/undp/library/Poverty%20Reduction/Development%20Cooperation%20Finance%20InnovativeFinancing_Web%20ver.pdf> و <www.undp.org/content/dam/undp/library/Poverty%20Reduction/Development%20Cooperation%20Finance%20InnovativeFinancing_Web%20ver.pdf>

معين بسعر محدد (مثل اللقاحات). وتهدف آليات أخرى إلى الحد من الخطر السيادي و/أو أوجه ضعف فيما يتعلق بالاقتصاد الكلي. ويهدف التأمين القائم على حالة الطقس أو القروض المقاومة للتقلبات الاقتصادية الدورية، مثلاً، إلى تحسين كفاءة التمويل. وترتكز معظم مبادرات التأمين على نموذج توفير الأموال العامة من أجل زيادة قدرة أسواق التأمين على تحمل الخطر. وفي حالة عدم وجود برامج ومرافق للتأمين على الإطلاق، توفر الأموال العامة أيضاً تكاليف البدء. وكثيراً ما تنطوي هذه المبادرات على تقديم المساعدة التقنية من أجل زيادة القدرة على تحسين المعلومات (مثل البيانات المتعلقة بالطقس) وبيئة الخطر. ويتولى مختبر الابتكار العالمي للتمويل المتعلق بالمناخ إعداد أدوات لتمويل المناخ والأعمال التجارية القائمة على التنوع البيولوجي، بما في ذلك استخدام الاعتماد والمعايير في إدارة البيئة وحفظ التنوع البيولوجي.

رابعاً - الاستنتاجات

١٢ - يجب أن يولي اهتمام لمصادر التمويل بما يتناسب مع حجمها في حسابات التدفقات الرسمية الكلية الموجهة إلى التنمية المستدامة. وينبغي أن يتجاوز تصميم المشروع مصادر التمويل التقليدية المخصصة لتدهور الأراضي والتصحر، بحيث يشمل مصادر أخرى كتغير المناخ، وحفظ التنوع البيولوجي، والزراعة، والإدارة المستدامة للأراضي، والحراجة (بما في ذلك الغطاء الحرجي المحدود)، وإدارة المياه، والتنمية الريفية. ويمكن استطلاع إمكانية استخدام الإعفاءات من الديون لتمويل تنفيذ الاتفاقية. وتتوقف فعالية هذه المشاريع على إشراك ملاك الأراضي ومستخدمي الأراضي المحليين والمنظمات غير الحكومية المحلية أو منظمات المجتمع المدني، واتباع نهج ينطلق من القاعدة إلى القمة لا من القمة إلى القاعدة. وبالمثل، يمكن استطلاع إمكانية الاستفادة من سندات المعتربين أو السندات المسؤولة اجتماعياً أو "الخضراء" وسيلةً لتمويل المشاريع التي تنصدي لتدهور الأراضي.

١٣ - وبالإضافة إلى ذلك، من شأن وضع تعريف عملي للمقصود بالتمويل المخصص لتنفيذ الاتفاقية، بما في ذلك تحييد تدهور الأراضي، أن يرسى الأساس للاستفادة من علاقات التآزر مع العمليات القائمة والناشئة في تتبع التدفقات المالية، انطلاقاً من العمل المذكور أعلاه بإيجاز؛ ويجب إيجاد خيارات لسد فجوات البيانات المتعلقة بالتدفقات المالية، لا سيما البيانات المتعلقة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب؛ ويجب استغلال القدرة التنظيمية للاتفاقية في إقامة شراكات تشجع العمليات الأخرى المتعددة الأطراف على إدماج المسائل التآزرية في أعمالها، بحسب الاقتضاء.

المرفق الثاني

تحليل النظم العالمية للتبع المالي، أعده المعهد الدولي للتنمية المستدامة نيابة عن الآلية العالمية

يستعرض هذا الجزء عدة نُهج جديدة لتتبع التدفقات المالية المتعلقة بمشاريع التنمية المستدامة. ومن الممكن أن يسهم كل نهج من النُهج المذكورة أدناه في الجهود الرامية إلى تتبع التمويل المتعلق بالتصحر وبتحديد تدهور الأراضي، إما بصورة مباشرة أو غير مباشرة. ومن المتوقع أن تتبّع عدة نُهج التدفقات المالية المخصصة لأهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الهدف ١٥-٣ المتعلق بتحديد تدهور الأراضي. وتتبع نُهج أخرى تمويل التنمية، أو الزراعة المستدامة، أو التنوع البيولوجي، أو المناخ، وستشمل جهوداً تتعلق بالتصحر وتحديد تدهور الأراضي. ولأساليب جمع البيانات في إطار هذه النُهج أهمية أيضاً في تتبع التدفقات المالية المتعلقة بالتصحر وتحديد تدهور الأراضي؛ ومن الممكن أن تساعد هذه الأساليب أيضاً في الكشف عن فرص جديدة لتمويل مشاريع تحديد تدهور الأراضي.

ملخص النُهج الجديدة لتتبع تمويل التنمية المستدامة

النهج	المسائل الموضوعية المتناولة/مستوى التركيز	مصدر/مصادر البيانات	ملاحظات	الصلة بالاتفاقية	التكلفة
الاستعراضات العالمية لتمويل التنمية المستدامة					
الدعم الرسمي الإجمالي المخصص للتنمية المستدامة	أهداف التنمية المستدامة استعراض علمي	سيعد مجموعة بيانات جديدة تشمل جميع التمويل المتعلق بالتنمية المستدامة.	من المرجح أن يوفر هذا النظام المتعلق بالتتبع المجموعة الأشمل للبيانات بشأن التدفقات المالية المخصصة لأهداف التنمية المستدامة.	سيهدف إلى تتبع التمويل المخصص للهدف ١٥-٣ من أهداف التنمية المستدامة. الفائدة التي ستعود على الاتفاقية تعتمد على كيفية تنفيذ عملية التتبع.	لا يشكل تكلفة إضافية على عاتق الأطراف بناءً على قرار بموجب الاتفاقية.
		منظوران ينبغي تتبعهما: منظور "المتلقي" (يكافئ المعونة القابلة للبرمجة قطرياً)، ومنظور "المقدم" (الدعم المقدم من جهات رسمية).	تجري مناقشته حالياً وهو متاح لتقديم تعليقات بشأنه.		

النهج	المسائل الموضوعية المتناولة/مستوى التركيز	مصدر/مصادر البيانات	ملاحظات	الصلة بالاتفاقية	التكلفة
فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية	نتائج تمويل التنمية ووسائل تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ (خطة عمل عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة) استعراض عالمي	مجموعة البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.	قد تُلتَمَس من الاتفاقية إسهامات بشأن كيفية تحديد وتتبع التمويل المخصص للهدف ٣-١٥ من أهداف التنمية المستدامة. سيعتمد على مجموعات البيانات القائمة.	سيسعى إلى الإبلاغ عن التمويل المخصص للهدف ٣-١٥ من أهداف التنمية المستدامة ستعتمد الفائدة التي تعود على الاتفاقية على كيفية تنفيذ عملية التتبع.	لا يشكل تكلفة إضافية على عاتق الأطراف بناءً على قرار بموجب الاتفاقية.
المبادرة الدولية للشفافية في المعونة	أنشطة التنمية استعراض عالمي	الحكومات المشاركة، ومصارف التنمية المتعددة الأطراف، والمنظمات غير الحكومية	تعتمد قيمة هذه العملية على جهود أطراف فاعلة متعددة عن طريق نهج تطوعي. سيعتمد أي استعراض عالمي على مشاركة عدد كبير من البلدان.	يمثل معيار المبادرة الدولية للشفافية في المعونة، ونموذج وإطار نشر البيانات المتعلقة بأنشطة التعاون الإنمائي، مثلاً للجهود المبذولة في إطار الاتفاقية لتوفير مصادر للبيانات قابلة للمقارنة من أجل تتبع التدفقات المالية المتعلقة بالتصحر.	لا يشكل تكلفة إضافية على عاتق الأطراف بناءً على قرار بموجب الاتفاقية.
نهج تتبع التمويل المتعلق بالمناخ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ (المادة ٩، الفقرة ٧)	تمويل تغير المناخ استعراض عالمي	يُحدد لاحقاً	يُكلف بتحديد ما مُدَم من تمويل وما حُشد من تمويل عن طريق التدخلات العامة.	عملية مستمرة قد تشارك فيها الاتفاقية	البلدان تشارك بالفعل في هذه العملية بناءً على قرار اتفاق باريس.
التقرير المشترك بشأن التمويل المتعلق بالمناخ المُقدم من مصارف التنمية المتعددة الأطراف	تغير المناخ استعراض الإقراض المقدم من مصارف التنمية المتعددة الأطراف	مصادر بيانات مصارف التنمية المتعددة الأطراف	تضع مصارف التنمية المتعددة الأطراف تصنيفاً للمشاريع المتعلقة بالمناخ.	قد تستعرض الاتفاقية كيف يكون التصنيف الذي تضعه مصارف التنمية المتعددة الأطراف مناظراً للأنشطة المتعلقة بالتصحر.	منخفضة

التكلفة	الصلة بالاتفاقية	ملاحظات	مصدر/مصادر البيانات	المسائل الموضوعية المتناولة/مستوى التركيز	النهج
مرتفعة	مثال لكيفية تقييم التمويل المحلي. يمكن أن تستطلع الاتفاقية ما إذا كانت مسائل تحديد تدهور الأراضي تُراعى، أو يمكن أن تُراعى، في هذه العملية.	تقيّم أيضاً السياسات والمؤسسات ذات الصلة، وتدمج تقييمات النفقات "السلبية". تعتمد قيمة هذه العملية على جهود قوية بقيادة البلدان؛ ويعتمد أي استعراض عالمي على مشاركة عدد كبير من البلدان.	الخطط الوطنية المتعلقة بالمناخ، والميزانيات الحكومية الفعلية.	مشاريع تغير المناخ محلية	استعراض النفقات العامة والمؤسسات المتعلقة بالمناخ، وأداة رصد ميزانية المناخ
مرتفعة	مثال لعملية تتبع التمويل التي تشرك جهات متعددة صاحبة مصلحة.	المشروع يشرك المساهمين والمتلقين؛ ويشمل مقابلات مع أصحاب المصلحة المعنيين.	تقييمات عالمية وعمليات محاسبية على المستوى القطري.	المبادرة المعززة/إزالة الغابات المدارية استعراض محلي وعالمي	نُهج أخرى لتتبع التمويل القطاعي تتبع تمويل الغابات
مرتفعة	مثال للتتبع المالي للمشاريع/ للنشائج.	بيانات ذات صلة بالمشروع من أجل إطار عالمي للتتبع. تقدم الأطراف الفاعلة التزامات وتحديثات دورية بشأن التقدم المحرز نحو تحقيق تلك الالتزامات.	الحصول على الطاقة، وكفاءة الطاقة، والطاقة المتجددة استعراض محلي وعالمي	إطار عالمي لتتبع مبادرة الطاقة المستدامة للجميع، وإطار المساءلة	